الأمم المتحدة

E/AC.51/2024/L.4/Add.7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
13 June 2024
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الرابعة والستون

نيويورك، 13 أيار/مايو – 14 حزيران/يونيه 2024

مشروع تقرير

المقرر: السيد نويل م. **نوفيسيو** (الفلبين)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

(البند 3 (أ))

البرنامج 7
الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

1 – نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في جلستها الرابعة المعقودة في 14 أيار/مايو 2024، في البرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023 (A/79/6 (Sect.9)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرةٌ من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2024/6).

المناقشة

2 – أعربت جميع الوفود التي تحدثت خلال الاجتماع عن تقديرها لوضع الخطة البرنامجية لعام 2025 وعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأكد أحد الوفود ثقته في الأمين العام المساعد للإدارة وفريقه، وأقر بأن الإدارة هي الجهة الفاعلة الرئيسية التي تدفع عجلة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى الأمام باعتبارها الكيان الرئيسي الذي يعنى بالشؤون الاقتصادية

200624 190624 24-09188 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

والاجتماعية. وأثنى وفد آخر على المبادرات التي تنفذها الإدارة لدعم المحتاجين ومساعدة المجتمع العالمي على التغلب على التحديات، مثل الجائحة وارتفاع تكاليف المعيشة وتغير المناخ وغير ذلك من العوامل التي تؤثر على نوعية الحياة؛ فضلا عن التزام الإدارة المستمر بتحسين التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأشيد أيضا باهتمام الإدارة بأثر الاتجاهات والسياسات والبرامج الناشئة والجارية على المجتمعات المحلية الفقيرة والأكثر ضعفا، ولا سيما النساء والفتيات، وأشيد أيضا بالعمل المنجز لاجتذاب الاستثمار المستدام إلى أفقر البلدان. وأعرب وفد آخر عن أمله في أن تواصل الإدارة تقديم دعم قوي للأمم المتحدة في مجال التنمية بالاستناد إلى قدراتها ومهامها. وشُجِّعت الإدارة كذلك على مواصلة تعزيز جهودها استنادا إلى ولايات الدول الأعضاء وأولوياتها المتفق عليها.

3 - ثم انتقلت المناقشة إلى التحديات المطروحة. وتم تذكير المندوبين باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في عام 2015 وبأن علامة منتصف الطريق إلى عام 2030 صادفت العام الماضي، أي عام 2023. وسرعان ما سلطت المناقشة الضوء على أنه على الرغم من إحراز تقدم، لا تزال هناك تحديات تواجه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وقد كانت هذه التحديات ضخمة بالنسبة للبلدان النامية، التي كان الكثير منها معرضا بشدة لآثار تغير المناخ. وأشار وفد آخر إلى أن التقدم الإنمائي الذي أحرز في مجال مكافحة الجوع والفقر وعدم المساواة قد أبطلته جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وعواقب النزاعات والحروب في جميع أنحاء العالم.

4 - ومع أن هذه التحديات كانت ضخمة وطالت العالم بأسره، فإن بلدان الجنوب تضررت منها بشكل خاص. وجرى الإقرار بأن هناك حاجة ماسة إلى بذل جهود إضافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وجرى الالتزام بإعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح، وضمان أن تكون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أقدر على الأداء بما يتماشى مع أولويات بلدان الجنوب من خلال اتباع نهج متماسك ومتسق وشفاف يعكس أولويات بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، اقترح أحد الوفود إجراء استعراض للتنسيق الفعال بين الإدارة واللجان الاقتصادية الإقليمية والكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، مثل البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب الأمم المتحدة للتنمية، لضمان قدر أكبر من الكفاءة والقيمة المضافة بين المبادرات الجديدة والقائمة.

5 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للجهود المبذولة على الصعيد الوطني للاستثمار في توافر البيانات وشموليتها، ورحب بالمبادرة الرامية إلى توسيع قاعدة مؤشرات البيانات لأهداف التنمية المستدامة باعتبارها أصلا من الأصول التي تتيح زيادة فعالية التحليل وتنفيذ السياسات على نحو أكثر فعالية في نهاية المطاف. وجرت أيضا إثارة مسألة الرصد والتقييم، حيث أكد أحد المندوبين أن تنفيذ الرقابة الداخلية وتعزيز المساءلة لا يشكلان ضغطا ذاتيا من أجل التحسين المستمر للعمل فحسب، بل أيضا وسيلة لاستخدام الموارد القيِّمة التي توفرها الدول الأعضاء بكفاءة.

6 - ثم أصبحت الخطة البرنامجية لعام 2025 محور المناقشة، حيث لفت أحد الوفود الانتباه إلى إدراج مصطلحات غير واضحة فيما يتعلق بالفئات الضعيفة من السكان واقترح تجنب استخدامها في البرنامج. وطلب الوفد نفسه إدراج قرار الجمعية العامة 162/78، المعنون "التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل"، وقرار الجمعية العامة 135/78 المعنون "التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية"، في الفرع المتعلق بالولاية التشريعية في إطار البرنامج الفرعي 1، الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة. وتمت الإشارة أيضا إلى الفقرة 7 من قرار

الجمعية العامة 165/78 المعنون "القضـــاء على الفقر في الريف من أجل تنفيذ خطة التنمية المســـتدامة لعام 2030". والتزم الوفد نهجا حذرا إزاء الاستخدام المفرط لكلمة "الأزمات" واقترح الاستعاضة عنه بكلمة "التحديات" أو "المخاطر" في الفقرات 9-20 و 9-21 و 9-26 و 9-59 و 9-85 و 9-86؛ وفي النتيجة المقررة 2 في سياق البرنامج الفرعي 1، الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة؛ وفي الجدولين 9-2 و 9-3، اللذين يذكران أن الصياغة المستخدمة، وإن كانت مناسبة للإعلانات السياسية، يمكن أن تركز بشكل مصطنع على الأنشطة العملية التي تقوم بها الإدارة، وأشار إلى الصياغة الأكثر توازنا التي وردت في الجدول 9-23 وفي النتيجة المقررة لعام 2024، حيث استُخدم مصطلح "التحديات". وجرى اقتراح أن تتقيد الإدارة بالقواعد والإجراءات المعمول بها فيما يتعلق بمشـــاركة جهات غير حكومية في المفاوضات الحكومية الدولية، بالرجوع إلى الجدول 9-22.

7 - وأثار أحد الوفود استراتيجية الأمم المتحدة بشأن المياه والصرف الصحي، التي صدر بها تكليف بموجب قرار الجمعية العامة 334/77 المعنون "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، 'الماء من أجل التنمية المستدامة'، 2018-2028"، عقب مؤتمر عام 2023 الذي نُظِّم بشـــأن هذه المســـألة، وهو يتوقع أن تعالَج هذه الولاية الهامة في إطار البرنامج الفرعي 3، التنمية المستدامة، وأن يشار إليها في إطار برامج أخرى حسب أهميتها الشاملة لعدة قطاعات بالنســـبة لجميع أعضـــاء لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على جميع المستويات.

8 - واقتُرحت زيادة إبراز القطاع الخاص في منتدى التنمية المســـتدامة. وفي هذا الســـياق، طلب الوفد معلومات إضـــافية بشـــأن الفقرة 9-46 في إطار البرنامج الفرعي 3، التنمية المســـتدامة، بشـــأن عقد منتدى الأعمال التجارية المعني بأهداف التنمية المستدامة، واستفسر عن العلاقة التي تربط المبادرة بمعرض الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة الذي يجري تنظيمه على هامش منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

9 - وســـأل أحد الوفود عن إشـــارة وردت في برنامج العمل في إطار البرنامج الفرعي 6، التحليلات والسياسات الاقتصادية، إلى القرار 162/78، المعنون "التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل"، الذي كلف بوضـع خطة لتلبية احتياجات البلدان المتوسـطة الدخل، في الوقت الذي كان يسـتعد فيه الوفد لاقتراح صياغة ذات صلة بالموضوع في إطار ذلك البرنامج الفرعي.

10 - وأثنى أحد الوفود على العمل المضطلع به في إطار البرنامج الفرعي 7، المؤسسات العامة والحكومة الرقمية، وكذلك عمل لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة ومنتدى إدارة الإنترنت. وتساءل الوفد نفسه عن جدوى تركيز العمل على تعزيز القدرات، وذلك تحديدا فيما يتعلق بأحد أهداف التنمية المسـتدامة السـبعة عشـر، وهو مكافحة تغير المناخ، وهو ما يتضـــح في الفقرتين 9-102 و 9-103 وفي الجدول 9-23، واســـتفســـر عما إذا كانت الإدارة تتلقى طلبات من الدول الأعضاء لتحسين نوعية عمل مؤسساتها الحكومية. وساق الوفد لذلك مثالا يتمثل في مكافحة الفقر أو ضـمان العمل الكريم لمواطني تلك الدول. وعلى نفس المنوال، ففي إطار مقياس الأداء لعام 2022 في إطار النتيجة 3: التنفيذ الوطني لمبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة لتعزيز الثقة في المؤسسات العامة في الجدول 9-24، طلب الوفد نفسه الاستعاضة عن الإشارة إلى "المســـؤولين الحكوميين الذين يلبون الاحتياجات الطويلة الأجل للأجيال القادمة" بصـــيغة وافقت عليها لجنة البرنامج والتنسيق، مثل "أهداف التنمية المستدامة الطويلة الأجل".

11 - وأثار أحد الوفود موضوع الغابات في إطار البرنامج الفرعي 8، الإدارة المستدامة للغابات، مشيرا إلى تقييم منتصف المدة لخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030، والترتيب الدولي المتعلق بالغابات، والدورة التاسعة عشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات التي عقدت في الآونة الأخيرة، والإعلان الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة. وأعرب الوفد عن قلقه من أن الدورة التاسعة عشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات أشارت إلى أن الأمم المتحدة "خرجت عن المسار الصحيح" لبلوغ الأهداف العالمية للغابات والغايات المتعلقة بالغابات في خطة عام 2030، وأكد من جديد أهمية تلك الأهداف والغايات في التصدي للعديد من التحديات العالمية، واقترح إدراج الخطة الاستراتيجية للغابات في الخطة البرنامجية لعام 2025، ربما في إطار الفقرة 9-8 (د) بإضافة عبارة "خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية المتعلقة بالغابات" بعد عبارة "الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتمويل التنمية المستدامة".

12 - وذكر المندوب أن خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات، التي اعتمدتها الجمعية العامة، فريدة من نوعها وتخاطب منظومة الأمم المتحدة بأسرها والمنظمات الدولية الأخرى حيث تحث على زيادة الاتساق فيما يتعلق بالأنشطة الدولية المتصلة بالغابات بشأن حفظ الغابات وإصلاحها وإدارتها على نحو مستدام، المشار إليها في الفقرة 9-9 بوصفها الشراكة التعاونية في مجال الغابات. وأشار الوفد كذلك إلى أن التنسيق الدولي داخل الإدارة، نظرا لدورها الشامل فيما يتعلق بجميع أهداف التنمية المستدامة، وليس فقط الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة، يمكن أن يعيد الخطة إلى مسارها الصحيح وأن يرتقي بالإجراءات المتسقة والعالمية بشأن الغابات.

13 - وكرر مندوب آخر تأكيد أهمية عمل الإدارة في مجال الغابات، وأشار إلى تقييم مساهمة الغابات في مواجهة تغير المناخ المذكور في الفقرة 9-112.

14 - وسُئلت الإدارة عن الكيفية التي يمكن بها للعمل المقترح في إطار البرنامج الفرعي 9، تمويل التنمية المستدامة، أن يزيد من التركيز على هذه المسألة، بالنظر إلى وجود فجوة تمويلية واسعة ومتنامية معروفة في البلدان النامية.

الاستنتاجات والتوصيات

15 - أثنت اللجنة على إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للعمل الذي تقوم به في دعم ركيزة التنمية في الأمم المتحدة، ورحبت بجهودها المبذولة في مجال تنسيق الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر، والحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وتسريع وتيرة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتعزيز الفرص والتقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة للجميع، دون ترك أحد خلف الركب.

16 - وشددت اللجنة على ما يؤديه اتباع نهج برنامجي قائم على النتائج إزاء الميزنة من دور في ضمان المساءلة عن تحقيق النتائج، ولاحظت الحاجة إلى إدخال تحسينات على الخطة البرنامجية للإدارة لضمان أن تكون النتائج المقررة ومؤشرات الأداء أكثر تحديداً وقابلية للقياس والتحقيق وأوثق صلة بالموضوع ومحدَّدة زمنياً بصورة أكبر.

17 - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعيةُ العامة الإدارةَ على مواصلة استخدام التكنولوجيا في عملها.

18 - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعيةُ العامة الإدارةَ على أن تكفل كون متابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ التزامات التنمية المستدامة متسقَين ومنسجمَين مع الولاية الحالية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

19 - وأعادت اللجنة التأكيد على أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأنشطة التنفيذية للإدارة ونواتجها ونتائجها بما يتماشى مع الولايات ذات الصلة.

20 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، رهنا بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة 9-3

بعد عبارة "إضافة إلى التهديدات والتحديات الطويلة الأجل كـــ"، تُدرج عبارة "الفقر المدقع والجوع و".

الفقرة 9-7

تُضاف بعد عبارة "بلدان في أفريقيا،" عبارة "وكذلك البلدان المتوسطة الدخل،".

الفقرة 9-8 (ج)

يستعاض عن عبارة "متعدد الأبعاد والجوانب" بعبارة " شامل متعدد الجوانب".

الفقرة 9-8 (د)

تُضاف بعد عبارة "الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتمويل التنمية المستدامة" عبارة "وخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات".

الفقرة 9-8 (هـ)

يستعاض عن عبارة "مع التركيز على بلدان في أفريقيا والبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة" بعبارة "مع التركيز على بلدان أفريقيا والبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، فضلا عن البلدان المتوسطة الدخل".

الفقرة 9-13

يستعاض عن عبارة "تعمل الإدارة على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للجميع" بعبارة "تعمل الإدارة على تعزيز التنمية الشاملة للجميع بجميع أبعادها الثلاثة لصالح الجميع،".

الولايات التشريعية

البرنامج الفرعي 6
التحليلات والسياسات الاقتصادية

قرارات الجمعية العامة

يُدرج ما يلي:

135/78 التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية

162/78 التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

البرنامج الفرعي 1
الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة

الفقرة 9-20 (و)

يستعاض عن كلمة "الأزمات" بعبارة "الصدمات والأزمات والتحديات".

الفقرة 9-21 (ج)

يستعاض عن كلمة "الأزمات" بعبارة "الصدمات والأزمات والتحديات".

البرنامج الفرعي 6
التحليلات والسياسات الاقتصادية

الفقرة 9-85 (و)

يستعاض عن عبارة "الصدمات والأزمات" بعبارة "الصدمات والأزمات والتحديات".

وتُضاف فقرة جديدة لتكون الفقرة 9-85 (ك) ويكون نصها كالتالي:

الدفع قدماً بعملية وضع خطة استجابة محددة رامية إلى معالجة الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية المستدامة على نحو أفضل وتيسير التعاون في مجال التنمية المستدامة وتقديم الدعم المنسق والشامل إلى البلدان المتوسطة الدخل على أساس تحدياتها المحددة واحتياجاتها المتنوعة.

الفقرة 9-86 (ب)

يستعاض عن عبارة "الصدمات والأزمات" بعبارة "الصدمات والأزمات والتحديات".

البرنامج الفرعي 7
المؤسسات العامة والحكومة الرقمية

الجدول 9-24
العمود "2022 (الأداء الفعلي)"

يستعاض عن عبارة "توازن بين الاحتياجات القصيرة الأجل للناس اليوم والاحتياجات الأطول أجلا للأجيال القادمة" بعبارة "تسعى إلى تنفيذ التنمية المستدامة في الأجل الطويل".